النظام السياسي الأردني: (الوعي والاستجابة 1999-2018)

محمد حمد القطاطشة، رايـة فريـد السلـوانـي*

ملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى الوعي والاستجابة في النظام السياسي الأردني، وذلك من خلال أربعة فصول؛ تناول الفصل الأول: النظام السياسي في الفكر العربي، وتناول الفصل الثاني: النظام السياسي الأردني، وأما الفصل الثالث، فتضمن: النظام السياسي الأردني، وحالة الوعي ومقدرات الاستجابة، وتناول الفصل الرابع: الاحتجاجات واستجابة النظام السياسي الأردني، ثم انتهت الدراسة بخاتمة ونتائج وتوصيات، وطبقت الدراسة منهج النظم ومنهج صنع القرار المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها:

1. وجدت النظم السياسية منذ القدم لتنظيم مؤسسات الدولة، ووضع دستور لها، وتوزيع السلطات العامة، وإظهار ولاء وانتماء الأفراد للنظام.
2. إن وجود مستوى مرتفع من الوعي لدى الأفراد يولّد استجابة واضحة لديهم تجاه النظم السياسية القائمة.
3. وجدت عدّة مرتكزات قام عليها النظام السياسي الأردني وأهمها: وجود نظام ديمقراطي نيابي، ووجود نظام ملكي هاشمي، ووجود وحدة وطنية، ووجود سلطة تنفيذية، وكفالة حريات الأفراد، وحرية الصحافة، ووسائل الإعلام.
4. لقد الزم النظام السياسي الأردني نفسه بالاستجابة لمطالب المواطنين، بعد أن يتدارسها معهم من أجل الوصول إلى نتائج تؤمن الاستقرار والأمن.
5. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات للتعرف على العوامل الداخلية، والخارجية المؤثرة على الأنظمة السياسية العربية.

الكلمات الدالـة: النظام السياسي الأردني، الوعي، الاستجابة.

المقدمة

إن الاهتمام بالنظام السياسي ليس وليد الساعة، إذْ أن النظم السياسية وجدت منذ القدم، ومن خلالها تم تنظيم مؤسسات الدولة ووضع دستور لها، وتوزيع سلطاتها العامة. كما أن النظام السياسي يعكس بشكل عام انتماء وولاء الأفراد له، حيث أنّ وعي الأفراد بوظائف الأنظمة السياسيّة والآليات وتقنيات العمل فيها، تجعلهم قادرين على التمييز بين وظائف تلك الأنظمة بما يحددّ مدى استجابتهم ووعيهم تجاهها، ولا يمكن أن يقاس الوعي والاستجابة إلاّ من خلال مقدار ثقافة الفرد نحو النظام السياسي القائم في دولته ومدى فهمه لآلية عمل هذا النظام، وكذلك فهم النظام لمسؤولياته واستعداده لتحقيق مطالب المواطنين.

لقد عكست الأنظمة السياسية وبنية العمل السياسي في الوقت الحالي، ذلك التطور والرقي والتقدم، الذي انعكس على حياة الأفراد في المجتمعات، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، خاصة وأن كل دولة من الدول تتميز بنظام سياسي مختلف عن نظام سياسي في دولة أخرى، ويعكس ذلك طبيعة الدولة وتكوينها التاريخي والسياسي (لطفي وحاتم، 2011).

وقد شهدت الدول العربية صراعات سياسية مختلفة، سواء على مستوى الفكر، أو في مجال النظريات السياسية، أو في مجال الممارسات السياسية، سواء في الدول العربية، أم الدول الإسلامية، إذ شهدت معظم الدول العربية، حالة من التقلّب والتبعية الاقتصادية، لاعتمادها على النفط، وترتبط تلك الأوضاع بالنظم السياسية السائدة المستندة على نظريات سياسية معينة، إذ أن السياسة هي التي تحدد الثقافة، وتخضعها لخدمة المشروعات، إذ يمكن اعتبار الثقافة نقطة التحوّل في جميع الحركات السياسية أو الدينية. (عبد اللطيف، 1994: 105).

وإن ما تشهده النظم السياسية العربية من مشكلات، أدّى إلى وجود صعوبات تتعلق بالنواحي الأمنية، واستقرار تلك النظم، والنظام السياسي الأردني هو أحد هذه الأنظمة التي تواجه تحديات وأزمات تؤثر بشكل عام على استقرار الدولة وأمنها، ولعل أبرز

* كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2018/11/22، وتاريخ قبوله 2019/12/15.

 ©2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

مشكلة تظهر في هذا الإطار، نقص الوعي والاستجابة لدى أفراد المجتمعات العربية لتلك الأنظمة السياسية والعكس صحيح، وقد عزى كُتّاب وباحثون ضعف مستوى الوعي والاستجابة لدى أفراد المجتمع إلى وجود علاقة ضعيفة بين أفراد المجتمع والنظم السياسية القائمة. (العمراوي، 2014: 13).

وعطفاً على ما سبق، فإنّ وجود مستوى مرتفع من الوعي لدى الأفراد يولد استجابة واضحة لديهم تجاه النظم السياسية القائمة، بحيث تكون هناك علاقة للتعاون بين الطرفين، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قوة المجتمعات وأمنها، واستقرارها بشكل عام.

ويكمن معنى الثقافة السياسية في دخول النظام السياسي في حياة الأفراد من ناحية الإدراك الفكري والوعي، حيث أنها تصبح جزءاً من داخله وحياته وسلوكه، وبالتلي ينتج عنها إدراك الفرد للقيم والقواعد السياسية في المجتمع. (الشهاب، 2016:945).

وبالرغم من وجود تباين في الفكر العربي تجاه النظم السياسية المختلفة، إلا أن هناك عدة نقاط تتميز بها تلك الأنظمة، وتعد كعوامل مجمّعة لها، من خصائص تاريخية واقتصادية وسياسية، إذ شهدت مختلف النظم السياسية العربية تطورات تاريخية متشابهة إلى حد ما، كما أن معظم تلك النظم حصلت على استقلالها في فترات متقاربة وحديثة، كما أنها خضعت للاستعمار، الأمر الذي فرض عليها التبعية الاقتصادية بسبب اعتمادها على النفط، إذ يعتبر العمود الأساس لاقتصاديات العديد من الدول العربية، مع اعتماد دول عربية أخرى على المساعدات والهبات الخارجية، الأمر الذي شكل خطراً على استقلالها وسيادتها على أرضها وشعبها، وكل ذلك له علاقة مباشرة بالنظم السياسية، فهي المحددة لسياسة الدولة في تنفيذ مشروعاتها المختلفة (هلال ومسعد، 2010:16).

وقد اتصفت معظم النظم السياسية العربية بالطابع الاستبدادي، وذلك بسبب شخصنة تلك الأنظمة، إذ ساهم العديد من الأشخاص باتخاذ قرارات سياسية بشكل منفرد مع الاحتفاظ بالشرعية القانونية الظاهرية المستندة إلى الدستور والتي لا تلبي حاجات الشعوب وطموحاتها، ممّا أدى إلغاء المؤسسية في تلك الدول (المشاقبة، 2010: 75).

وقد كانت هناك العديد من التجارب السياسية الناجحة ومن ذلك تجربة الأردن السياسية، التي حققت العديد من المنجزات خلال فترة وجيزة من تأسيس الدولة، في ظل وجود نقص في المقومات والخصائص الأساسية المكونة للدولة كالموارد الطبيعية، وأنها تجاور دولاً قوية بعضها لها صلات حقيقية معها، وبعضها الآخر في حالة أزمة حادة، مما يؤكد أن قيام الدولة وتأسيسها يحتاج لقواعد راسخة لكيانها، وتجارب غنية، يستمد منها المؤسسون بحكم الانتماء السياسي والفكري والذي يعدّ من أسس بناء الدول، ومرتكزات إدارتهم للدولة.

ولذلك تأتي هذه الدراسة لتبحث مدى وعي واستجابة أفراد المجتمع للنظام السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية منذ عام 1999–2017، وذلك من خلال دراسة النظم السياسية في الفكر العربي، والنظام السياسي الأردني وحالة الوعي ومقدرات الاستجابة، ومدى تلبية النظام الأردني للاحتجاجات المختلفة التي تولدت عن ثورات الربيع العربي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يمكن القول بأن الدول العربية التي تنتمي إلى ما يعرف بالدول النامية، لم تحقق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والاقتصادية، بل إنها تراجعت في كثير من الميادين إلى مستويات منخفضة من الأداء والفعالية، إذ لا تزال نظمها السياسية تسلطية أو عسكرية، لا تعمل في معظمها على تحقيق الديمقراطية أو المشاركة السياسية، ولا ترعى حقوق المواطنين أو حرياتهم، ولا تزال نظمها الاقتصادية تابعة لدول غربية متقدمة، تقوم على الاستيراد والاقتراض، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية المختلفة.

وفي ضوء ذلك فإن النظام السياسي العربي، في معظمه، تنقص لديه عمليات الوعي والاستجابة، وقراءة الواقع والمستقبل، ومحاولة إحداث الإصلاح السياسي المنشود، بالرغم من أن كثيراً منها اضطر لإجراء عمليات الإصلاح السياسي، مع استخدام بعض الحكومات للقسوة، أو إحداث عمليات الاحتواء، أو الاستجابة بشكل أو بآخر. وفي ضوء نقص الدراسات التي تناولت النظام السياسي العربي، ومدى وعي واستجابة الأفراد للأحداث السياسية، فإن ذلك يعدُّ مبرراً لإجراء مثل هذه الدراسة للوقوف على مدى وعي واستجابة النظم السياسية العربية المختلفة ومنها النظام السياسي الأردني، لمطالب المواطنين.

وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة:

1- ما المقصود بالنظام السياسي في الفكر العربي؟
2- ما ملامح النظام السياسي الأردني؟
3- ما مرتكزات النظام السياسي الأردني في مرحلة التأسيس وما بعدها؟

4- كيف تتم صناعة القرارات في النظام السياسي الأردني؟
5- ما العلاقة بين النظام السياسي الأردني وحالة الوعي ومقدرات الاستجابة؟
6- ما مبادرات النظام السياسي والإصلاحات في النظام السياسي الأردني؟
7- ما مدى استجابة النظام السياسي الأردني للاحتجاجات المختلفة؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والعملية:

أولاً: الأهمية النظرية للدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الناحية النظرية من أهمية المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادرها التي تتعلق بالنظام السياسي في الفكر العربي والنظام السياسي الأردني ومدى الوعي، والاستجابة (1999–2018)، ممّا يشكل إضافة للمكتبة العربية.

ثانياً: الأهمية العملية

تبرز أهمية الدراسة من الناحية العملية من أهمية استفادة الفئات الآتية منها:

1- المهتمين بدراسة النظم السياسية والنظريات السياسية، للتعرف على العلاقة بين النظام السياسي، ومدى الوعي والاستجابة.
2- الباحثين من خلال جعل هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام للكشف عن مدى الوعي والاستجابة في النظام السياسي الأردني.

وتهدف الدراسة لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1- بيان المقصود بالنظام السياسي في الفكر العربي.
2- التعرف على ملامح النظام السياسي الأردني.
3- الكشف عن مرتكزات النظام السياسي الأردني في مرحلة التأسيس وما بعدها.
4- بيان كيف يتم صناعة القرارات في النظام السياسي الأردني.
5- توضيح العلاقة بين النظام السياسي الأردني، وحالة الوعي ومقدرات الاستجابة.
6- الكشف عن مبادرات النظام السياسي والإصلاحات في النظام السياسي الأردني.
7- دراسة مدى استجابة النظام السياسي الأردني للاحتجاجات المختلفة.

الدراسات السابقة:

تستعرض الدراسة فيما يلي بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية بعد الرجوع للأدب السابق، وحسب تسلسلها الزمني وكما يأتي:

الدراسات العربية:

1- دراسة عبد الكريم (2016) التي هدفت إلى دراسة الفكر السياسي والأنظمة السياسية، دراسة مقارنة، استخدمت الدراسة منهج المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، من أجل دراسة أسس الفكر السياسي العامة، والنظرية السياسية، والفرق بينهما، وانطلقت الدراسة من فرضية أن الفكر السياسي والنظرية السياسية جزء واحد في عملية تحليل الظواهر السياسية. وأن الفكر السياسي يتميز عن النظرية السياسية في أوجه عدة إلا أن النظرية السياسية من جانبها لها ميزات عدة، وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى أن الفكر السياسي يعد مجموعة أفكار وآراء تم صياغتها من قبل العقل البشري من أجل تفسير ظواهر سياسية. وأن النظرية السياسية لها قواعد وقوانين منظمة بشكل منهجي تعطي تفسيرات متعددة لكثير من الوقائع والأحداث. وتوصلت الدراسة إلى أن الفكر السياسي يعرف على أنه الأساس للمكان والزمان والوصف والأفكار والمفكر. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول موضوع الفكر السياسي وربطه بمتغيرات أخرى كالديمقراطية والأنظمة السياسية.

2- دراسة نصراوين (2016) التي هدفت تناول آخر التعديلات التي طرأت على الدستور الأردني في عام 2014، وذلك من حيث الأهمية والأثر في الأنظمة الدستورية في الأردن، وتحديد طبيعة هذه التعديلات التي تم إدخالها من قبل المشرع الدستوري على الصلاحيات الخاصة بالهيئة المستقلة للانتخابات التي تتمثل في توسيع الاختصاصات المتعلقة بها، من أجل أن تشمل إجراء

انتخابات بلدية وانتخابات عامة وذلك بموجب أحكام القانون. طبقت الدراسة المنهج المقارن، كما أنها تعد دراسة نقدية وتحليلية لآراء وتعليقات متناقضة نشرت بخصوص التعديلات الأخيرة التي أجريت على الدستور لعام 2014، من أجل تثبيت مدى سلامتها وصحتها من الناحية الدستورية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً للتعديلات التي أجريت على الدستور لعام 2014 على النظام الدستوري الأردني، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في الصياغة القانونية التي طرأت على المواد الدستورية التي تم تعديلها.

3- دراسة الزبون وأيوب (2015) التي هدفت الكشف عن وضع الدور المقترح للجامعات الأردنية في تنمية المفاهيم الثقافية السياسية لدى الطلبة فيها. تم تطبيق منهج مسحي تطويري من خلال عينة تكونت من (332) طالباً وطالبة اختيروا عشوائياً، ووزعوا على (177) طالباً، و(155) طالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن دور الجامعات الأردنية في التنمية لمفاهيم الثقافة السياسية عند الطلبة فيها جاء متوسطاً. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في دور الجامعات الأردنية في تنمية المفاهيم الثقافية السياسية للطلبة فيها إذ من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجنس، وأن هناك فروقاً دالة إحصائياً لواقع دور الجامعات الأردنية في تنمية المفاهيم الثقافية السياسية تعزى للمستوى الدراسي ولصالح السنة الثانية، وأوصت الدراسة بضرورة أخذ دور مقترح تم وضعه للجامعات الأردنية من أجل تنمية المفاهيم الثقافية السياسية لطلبتها من وجهة نظرهم.

4- دراسة خصاونة (2015) التي هدفت إلى التعرف على مدى الإصلاح السياسي وتحسن أداء الأجهزة الحكومية خلال فترة الربيع العربي/2011 إلى الآن، والتعرف على أثر الإصلاح السياسي على مستوى الأداء للوزارات الحكومية. طورت الدراسة استبانة من أجل توزيعها بشكل عشوائي على عينة مكونة من (500) فرداً من العاملين في عشرة وزارات، طُبق المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل إلى أن مستوى الإصلاح السياسي والتحسن في الأداء كان متوسطاً. كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير العينة المبحوثة تعزى للمستوى التعليمي، والعمر والمسمى الوظيفي، ومدة الخدمة في الوزارة. وأن هناك فروقاً في تقدير العينة لمستوى الإصلاح تعود للجنس ولصالح الذكور، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات تتناول متغيرات أخرى للإصلاح السياسي وأثره على أداء المؤسسات الحكومية.

5- دراسة العمراوي (2014) التي هدفت إلى دراسة الجوانب المفاهيمية للشرعية ومحاولة إبراز مصادر هامة تُستمد منها الشرعية في مصر، مع بيان واقع الشرعية في الأنظمة السياسية الديمقراطية منها والتقليدية، وتوضيح الاختلاف بينهما. كما هدفت الدراسة إلى التعرض لأهم العوامل التي تؤدي إلى فقدان الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع دراسة الخصائص التاريخية والاقتصادية والسياسية التي تتميز بها تلك الأنظمة، والطرق التي يمكن أن تؤدي لاكتساب الشرعية بالرغم من الاختلاف في أنظمة الحكم فيها. كما تناولت الدراسة أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى سقوط الأنظمة السياسية خاصة في دولة مصر، والتعرض للمراحل التي مرت بها بعد الثورة. تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج من أبرزها: أن تعكس الحقيقة التي تظهر وجود التناغم والانسجام والتلاحم في العلاقات فيما بين الأنظمة الحاكمة والجمهور. كما توصلت الدراسة إلى أن الشرعية تعد شبه مغيبة، في ظل التطورات والتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية في فترة الربيع العربي، وهو ما أظهر الرؤى الجديدة التي ساهمت بشكل مباشر في أن تفرض القوى الشعبية نفسها، لإيجاد الأنماط الشرعية الجديدة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول موضوع الأنظمة السياسية وربطها بمتغيرات أخرى.

6- دراسة حيدر (2013) التي تناولت معرفة فروض النظريات العامة لعلم الثورة بشكل عام، وثورة الربيع العربي على وجه الخصوص، والنظريات التي تفسر اندلاعها بشكل محدد، من أجل تقديم التصور العام للمشهد والمسارات المستقبلية للنظام السياسي العربي بشكل عام والدول التي شهدت ثورات الربيع العربي على وجه الخصوص، وتحليل تلك النظريات والتصورات. وتم إجراء الدراسة في فترة بداية الاحتجاجات العربية في عام 2010. وطبقت الدراسة منهج وصفي تحليلي كونه تلاءم مع الموضوع الذي تناولته. وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى أنه رغم الاختلاف بين الثورات التي شهدتها المنطقة العربية ونتائج حسمها في دولها، إلا أن الهدف المشترك بينهما كان واحداً وهو الإطاحة بالظلم والبحث عن الديمقراطية والحرية، والعدالة، كما توصلت الدراسة إلى أن ثورات الربيع العربي استطاعت أن تقصي أنظمة كانت تتصف بأنها دكتاتورية من خلال شبان لا ينتمون إلى أي تيار سياسي أو أيديولوجي، وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بضرورة دراسة ثورات الربيع العربي من أجل الخروج بالرؤى الفكرية والنظرية العامة لتلك الثورات.

7- دراسة الخدام (2013) التي هدفت إلى الكشف عن واقع الإصلاحيات السياسية في الأردن في الفترة من 2011-2012 تم تطبيق المنهج التحليلي للنظم السياسية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدداً من الأسباب التي ساهمت في ازدياد المطالب

المتعلقة بالإصلاح السياسي في الأردن، ويبرز ذلك من خلال تأثير الأفراد في المجتمع الأردني بما واجهته المنطقة من أحداث في تحدي أنظمتها السياسية، وأوصت الدراسة، بأنه على الحكومات الأردنية الالتزام بالمصالح الوطنية للمجتمع وذلك بتعزيز ثقة المجتمع بسلطتها السياسية.

8- دراسة العلان (2012) التي هدفت إلى الكشف عن التطورات في الإصلاح في الأردن من 2000-2012 استخدمت الدراسة منهج وصفي تحليلي، ومنهج تاريخي. وانطلقت الدراسة من فرضية أن هناك علاقة موجبة بين الإصلاح السياسي والاستقرار، وتناولت الدراسة الإصلاح السياسي في الأردن من خلال المراحل الزمنية المتعددة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الإصلاح السياسي والاستقرار في الأردن منذ عام 2010 لغاية عام 2012 وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول موضوع الإصلاح السياسي.

9- دراسة ذنون (د.ت) التي كان الهدف منها دراسة طبيعة النظام السياسي في الأردن، إذ أنه ومن خلال دراسة معطياته لوحظ وجود خلل في توزيع سلطاته الثلاث- التنفيذية والتشريعية والقضائية، حيث تبين مدى السيطرة والهيمنة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مما أحدث اختلالاً في توازن السلطتين السياسي، وأسهم ذلك في التأثير السلبي على البنية والهيكلية الخاصة بالنظام السياسي في الأردن. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تبحث النظام السياسي وربطه مع متغيرات أخرى.

10- دراسة المشاقبة (2017) التي هدفت إلى تناول النظام السياسي في الأردن، وتسليط الضوءعلى تطور الأردن السياسي منذ بداية التأسيس، وذلك من خلال مقدمة وثمانية فصول، تناول الفصل الأول: التاريخ السياسي للأردن، وتناول الفصل الثاني التطور الدستوري في الأردن، وتناول الفصل الثالث السلطات السياسية، أما الفصل الرابع فتناول السلطة التشريعية والقضائية في الأردن، وتناول الفصل الخامس الإصلاح السياسي والديمقراطية، وتناول الفصل السادس الأوراق النقاشية الملكية، أما الفصل السابع فتضمن الحقوق والحريات العامة في الأردن، ثم اختتمت الدراسة بالفصل السابع والذي تناول السياسة الخارجية الأردنية، ثم الخاتمة. وقد خلصت الدراسة إلى أن استمرار النظام السياسي يعتمد على درجة عالية من التكيف في السياسة مع مطال وتوقعات ومتغيرات متسارعة، أي أنه كلما كانت النظم السياسية قادرة على استيعاب مطالب الأفراد والتعامل معها بشكل جدي وفاعل، كلما كانت قادرة على الاستمرار. كما توصلت الدراسة إلى أن منظومة الإصلاح الشاملة هي مؤشرواضح على ذلك.

11- دراسة اللوزي (2012) التي هدفت إلى دراسة دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في الأردن في الأعوام 1989 - 2011، اشتملت الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول المقدمة الخلفية النظرية للدراسة، وتناول الفصل الثاني ماهية مجلس الأمة في الأردن، وتناول الفصل الثالث الدور الذي قام به مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في الأردن. أما الفصل الرابع فتناول مجلس الأمة في ظل التحول الديمقراطي في الأردن، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن الأردن يتجه نحو الإصلاح السياسي بخطى ثابتة من خلال تفعيل الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، والعمل على تنشيط حركة الأحزاب، وفي نهاية الدراسة أوصت بتطوير وتقوية وضع مجلس النواب بشكل دستوري وإعطائها الصلاحيات الأكثر بعد إصلاح وتطويرقانون الانتخاب بشكل عصري يتماشى مع التطورالعام 2011 من أجل أن يفرزمجلساً نيابياً يمثل الأحزاب العصرية، وليس أفراداً وفئات. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير وتقوية وضع مجلس النواب دستورياً من ناحية انعقاده وحله، وحصانته والرقابة على المؤسسات في الدولة دون استثناء.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها هناك علاقة ارتباطية بين حسن أداء النظام السياسي وبين المواطنين عنه وبالتالي يحقق الشرعية السياسية له.

التعريفات الإجرائية:

النظام السياسي: هو عملية دراسة الدولة والسلطة والمؤسسات وعلاقاتها مع بعضها ومع المجتمع، أو القوى السياسية الخارجية، ويطلق عليها "فن إدارة الدولة ومزاولة السلطة".

الفكر السياسي: هي عملية فحص لتوجه العلاقات السياسية والحكم على الواقع من خلالها، مع إحداث التغييرات الملائمة.

الوعي: مدى وعي أفراد المجتمع لما يجري من أحداث سياسية، ومدى تحقيقه لمطالب المواطنين، ومدى تأثيرها على النظم السياسية المختلفة.

الاستجابة: مدى استجابة النظام للأحداث السياسية في الوطن العربي وفي العالم ومدى قدرته على إحداث الإصلاحات والتغييرات المطلوبة.

النظرية السياسية: هي الرابطة العقلية بين مجموعة من الوقائع والظواهر السياسية المحكومة بتجربة موضوعية يمكن أن تحدد قانوناً عاماً لدى مجموعة من الظواهر السياسية.

منهجية الدراسة:

تقتضي الدراسة استخدام المناهج الآتية:

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** إذ يستخدم هذا المنهج لدراسة المشكلات التي تتعلق بالمجالات الإنسانية وطرق تحليليها وتفسير الظواهر بشكل علمي منظم.

2- **منهج دراسة الحالة:** حيث يعتمد على دراسة حالة واحدة مع التعمق فيها ودراسة كل جوانبها، من خلال التركيز على كون هذه الحالة محققة لأن تكون مثالاً للرؤية العامة للدراسة.

3- **المنهج المقارن:** من خلال استخدامه للمقارنة بين الأنظمة السياسية المختلفة.

4- **منهج النظم:**

الفصل الأول
النظام السياسي في الفكر العربي

إن الدراسات العديدة التي تناولت الفكر السياسي العربي والنظرية السياسية، تؤكد مدى أهمية هذين الموضوعين، نظراً للمعاني والمفاهيم التي تحملها. وإن عملية الفكر السياسي تقوم على فهم الأحداث والظواهر السياسية، ومعرفة الأسباب من جذورها، وإعطاء التصورات الذهنية من خلال جمع أفكار وترتيبها بشكل منطقي، بحيث تكون قابلة للتحليل والنقد والتأويل والتفسير بما يتناسب مع عاملي الزمان والمكان (عبد الكريم، 2018: 1).

ونظراً لأهمية الفكر السياسي، فقد ظهرت العديد من التعريفات التي تُبين أنه مجموعة أفكار وآراء تم صياغتها من قبل العقل البشري، لتفسير ظواهر سياسية، وإظهار علاقتها بالمجتمع والعالم، من حيث القوة والوجود والعدم والوظائف، والخصائص، والقائمين بها (الحسني، 1993: 20).

أما بالنسبة للنظرية السياسية، فهي تنسيق موضوعيّ لملاحظات واردة بصدد ظاهرة سياسية، والكشف عن دلالتها، بالإضافة لعموميتها، وهي رابطة يُقيّمها العقل بين وقائع سياسية متعددة (الطعان، 1987: 10).

وتعد النظرية السياسية إحدى الدعامات الأساسية لعلم السياسة، ولها ارتباط واضح بالفكر الأيديولوجي لأي دولة من الناحية السياسية، مما يؤكد أنه أصبح من المتعذّر إيجاد فاصل دقيق بين كل من الفكر السياسي والنظرية السياسية (الكيالي، 1995: 587).

ونرى، أن لكل فكر سياسي مجموعة أسس ومبادئ يستطيع من خلالها الإنسان والمجتمع والدول بناء الأحكام وفقاً لها، وتصوير وقائع، وتكوين قناعات حول أحد الأفكار أو المبادئ أو النظريات أو الأيديولوجيات، أو الأهداف السياسية المحددة، وهي تعكس الواقع السياسي المعاش لأي دولة من الدول.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الفصل من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: نظريات النظام السياسي العربي.

المطلب الثاني: النظام السياسي العربي بين العقل والوجدان

المطلب الأول: نظريات النظام السياسي العربي

إن المتتبع للأنظمة السياسية العربية، ليجد أن هناك حالة من الصراع السياسي، سواء على المستويات الفكرية أم في مجال التنظير السياسي، أم في مجال الممارسات السياسية لتلك الدول. كما تعيش الدول العربية حالة تبعية اقتصادية، مع اعتماد بعضها على الهبات والمساعدات الخارجية، الأمر الذي يؤدي – في غالب الأحيان–، إلى تطوير استقلالها والتأثير على سيادتها (الجابري، 1995: 47).

وهذا يؤكد أن الدول العربية، في غالبيتها، تعيش حالة من التخلّف والتبعية، ووجود فوضى، وصراعات سياسية، مقارنة بالدول

المتحضّرة، ولكل ذلك علاقة واضحة بالنظم السياسية الحاكمة، إذ أنه من الملاحظ أن تلك الدول، وفي غالبيتها، تتبع منهج الاستبداد، وتقييد الحريات، وغير ذلك من الأمور التي لا تتوافق مع الإعلانات والمواثيق الدولية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وضمان حرياته (مهنا، 1999: 5).

ومما لا شك فيه، أن الفكر السياسي العربي، تُحركه ثلاثة دوافع لا شعورية، وهي ما تسمى باللاشعور السياسي، وهذه الدوافع هي: القبيلة، والعقيدة، والغنيمة(*1).

وتوجد العديد من النظريات السياسية، القديمة والحديثة، التي ساعدت على فهم النظرية السياسية، وبالتالي تبني الفكر السياسي العربي لأحد هذه النظريات، وتأصيلها في واقع الحياة السياسية، ومن هذه النظريات، نظرية الدولة عند أفلاطون وأرسطو وهيغل وابن خلدون، ونظرية العائلة عند أرسطو، ونظرية الحق الإلهي عند الفراعنة، ونظرية السيفين عند جلاسيوس، ونظرية الطاعة العمياء للحكام عند كالفن، ونظرية اللذة والألم عند جيرمي بنثام، ونظرية العقد الاجتماعي عند لوك وروسو، ونظرية الفصل بين السلطات عند مونتسيكو، ونظرية الدستور المختلط عند بوليف، ونظرية القانون الطبيعي عند شيشرون، ونظرية المادية التاريخية لكارل ماركس (بيلي، 2004: 512).

إن عملية بناء النظرية السياسية، تمر ضمن عدة مراحل: المرحلة الأولى هي عملية رصد مجموعة من الملاحظات والوقائع والظواهر. أما المرحلة الثانية، فتيم من خلال تقديم فرضيات وأسباب معينة. وفي المرحلة الثالثة يتم الطرح للتعميمات. وفي المرحلة الرابعة يتم من خلالها تقديم النتائج (سباين، 2010: 70).

وتتسم الأنظمة السياسية العربية بخصائص تاريخية واقتصادية وسياسية، فرضت عليها مناهج محددة وسلوكيات معيّنة. أما بالنسبة للخصائص التاريخية للأنظمة السياسية العربية، فتمثلت بخبرتها الاستعمارية، والتي تركت آثاراً سلبية، كالتأثير على ثقافة المجتمع العربي، وآثاراً إيجابية، كالشعور بوحدة التحديات بين أبناء المجتمع الواحد، وكذلك التبعية الهيكلية للخارج، إذ تعاني الدول العربية، وبأشكال مختلفة، من حالة التبعية للخارج، وهذا واقع قائم بذاته، له مظاهر وأبعاد اقتصادية، ومالية، وغير ذلك (إبراهيم، 2005: 6).

أما الخصائص الاقتصادية للأنظمة السياسية العربية، فتتمثل في غلبة حصول اقتصادياتها على عائدات النفط، أو الضرائب، ومحدودية موارد بعض تلك الدول، واعتمادها على المساعدات الخارجية والقروض والديون والهبات (ياسين، 1994: 10).

أما بالنسبة للخصائص السياسية للأنظمة السياسية العربية، فتتمثل في طابع التعددية السياسية المقيدة والتسلطية، وغياب المعارضة السياسية، وطبيعة تغيير الدساتير العربية بشكل مستمر، وتطبيقات السلطات السياسية في تلك الدول (المجذوب، 1980: 52).

وقد قامت النظرية السياسية العربية على منطق الحكومة الراشدة في نظام الحكم، كما قامت على أساس الروحانية الدنيوية من خلال العلمنة التي توصف بأنها مبدأ وخلاص يحمل كل سمات الدين، أو ما يمكن أن نسميه بدين العقل الفاعل، بعد تعذّر تفعيل المسيحية في الواقع الأوروبي، إلا أن ذلك ظل في دائرة التنظير المطلق (الخالدي، 1991: 53).

وهكذا، نرى أن الأنظمة السياسية العربية، قد تبنّت إحدى النظريات التي تمّ الحديث عنها، لتشكل واقعاً وممارسة في عملها السياسي، بحيث تتبنى المبادئ والأفكار التي جاءت بها النظرية، والتي تعكس وجهة النظر السياسية التي تتبناها دولة من الدول في نظامها السياسي.

المطلب الثاني: النظام السياسي العربي بين العقل والوجدان

إن تناول النظام السياسي العربي بين الواقع والوجدان هو من الأمور الهامة، ومعرفة حقيقة هذا النظام هو بغرض تحقيق الحداثة السياسية، والنهضة المنشودة. وغني عن القول، بأن ما تشهده الأنظمة السياسية العربية من فكر وممارسة ومعارضة له جذور ضاربة في التاريخ، وما تلك الأحداث الجارية إلا ارتدادات لأحداث سابقة. وبمعرفة الأسباب والنتائج نستطيع التنبؤ بما سيحدث في المستقبل.

لقد بدأت الأنظمة السياسية العربية تتشكل مع ظهور الإسلام، إلا أنها توقفت تاريخياً في نهاية العصر العباسي الأول، لأن ما

(*) اللاشعور السياسي: هو مفهوم تم أخذه من المفكر الفرنسي دوبري وهو يفيد أن الظاهرة السياسية لا يؤسسها وعي الناس، بل تؤسسها بنية العلاقات المادية الجمعية التي مارس على الأفراد والجماعات ضغطاً لا يمكن مقاومته، أنظر: الجابري، محمد، العقل السياسي العربي، مرجع سابق، ص13.

وقع بعد ذلك من أحداث ما هو إلا استعادة، بصورة أو بأخرى، لما سبق هذا العصر أو خلاله في مقابل محددات العقل المعرفي، التي تبدأ من العصر العباسي، وتتوقف مع ابن خلدون، إذ هي مجرد تكرار لنفس المحددات والتجليّات، وهي حاضرة فينا ومعنا إلى اليوم (يعقوب، 1997: 5).

أما بالنسبة للنظام السياسي العربي، فقد أثرت عليه عوامل عدة، وهي العقيدة، والقبيلة، والغنيمة.أما بالنسبة للعقيدة، فيقصد بها مدى تأثيرها على صدى التمذّهب والاعتقاد، حيث أن الإنسان قد يضحي بحياته من أجل عقيدته، والمهم في أي عقيدة في الميدان السياسي، هي مدى قدرتها على تحريك الأفراد، ولمّ شملهم في شكل قبيلة. وهي الموجه لسلوكهم وفكرهم السياسي والاجتماعي (الجابري، 1996: 14).

والعقيدة، إضافة لكونها محتوىً معرفيّ، إلا أنها تغذي أحد جوانب الفكر، حيث أنها أدوات إنتاج للأفكار في المجال المعرفي والأيديولوجي، إذ تشكل آليات ومفاهيم راسخة لدى المعتقد بها تُمثل عقله الذي يفكر به، وبه يفهم ويُؤول ويُحاكم ويعترض.

وقد أثّرت العقيدة بشكل ملحوظ في الفكر السياسي العربي عبر جميع مراحل التاريخ، وساهمت في بناء الوعي الاجتماعي والسياسي. وكل ما تشهده الساحة السياسية من الأحزاب والحركات السياسية، ما هو إلا نتائج لتلك النشأة الأولى التي تمثل المرجعية والجذور، وهي تشكل ما يُعرف بالفكر السياسي المعاصر بالخيال الاجتماعي (لالاند، 2001: 1204).

أما بالنسبة لمفهوم القبيلة، والذي يُطلق عليه في الفكر الغربي "مصطلح القرابة"، وعبّر عنها ابن خلدون بالعصبية، وتسمى اليوم بالعشائرية، فهو مصطلح يستخدم عند وصف أي سلوك اجتماعي كان، أو سياسي يقوم على أساس ذوي القربى والمحاباة، بدل الاعتماد على الديمقراطية والخبرة وكسب ثقة الناس (الجابري، 1992: 272).

والمتتبع للأحداث السياسية التي رافقت الأنظمة السياسية العربية، يجد كيف أن القبيلة أثرت على سير الأحداث، منذ بدء الدعوة الإسلامية، وحتى وقتنا الحالي، إذ كانت القبيلة تشكّل مرجعاً لكل نشاط سياسي واجتماعي، حتى أن الدعوة الدينية لا تتم إلا من خلال القبيلة (الجابري، 1995: 302).

أما بالنسبة للغنيمة، فيقصد بها تأثير العامل الاقتصادي على الأنشطة الاجتماعية والسياسية، وكيف يتم توجيه الأفراد في الحياة السياسية. وقد كان للغنيمة تأثير على سير الأحداث السياسية، سواء بإقبال أو بإحجام، وتتحدد بالدخل وطريقة الصرف، والعقلية الملازمة له. وهي مصطلح يُعبّر عن شكل من أشكال الحصول على الثروة، وهو الدخل (القرشي، 1987: 58).

إن المتتبع للتاريخ السياسي العربي، يجد كيف أثّرت الغنيمة على الأنشطة السياسية، وتوجيه سلوك الأفراد والجماعات، ومثال ذلك، أن زعماء قريش عندما ثاروا ضد الدعوة الإسلامية، إنما ثاروا على المصالح الاقتصادية والمحافظة على الأموال والتجارة والمكانة، إذ كانت مكة عاصمة وقبلة دينية واقتصادية لكل القبائل العربية.

لذلك، حكمت العقل السياسي العربي من الناحية الوجدانية، ثلاث محددات، هي القبيلة والغنيمة والعقيدة، وما زالت ماثلة إلى يومنا هذا. وهذا يعني أن الفكر السياسي العربي، قد سيطرت عليه مواقف عاطفية، وأخرى طائفية، وبعضها قبلية. وهذه المحددات تتنافى مع أساليب الممارسة الديمقراطية، وتحول دون بلوغ الحداثة السياسية، مما يتطلب من العقل تجديد محدداته، وذلك بالنفي التاريخي لها، وتعويضها بمحددات حديثة ومعاصرة، تضمن الانتقال إلى الديمقراطية، وتفتح المجال للدخول لميدان الحداثة من بابه الواسع (التميمي، 2013: 53).

لقد شهد العالم العربي والنظم السياسية، بعض مظاهر الحداثة نتيجة الاحتكاك بالعالم الغربي والحضارة الغربية، ومن مظاهر ذلك، ظهور التيارات النهضوية المعاصرة. كما شهدت الحياة السياسية قيام الأحزاب والنقابات والجمعيات. وفي مقابل ذلك، تعرضت المحددات الثلاثة لنوع من القمع والحرمان والإقصاء، وهذا لم يُنْهِ هذه المحددات، ولكنها بقيت قوة كامنة يمكن أن تظهر في أي وقت من الأوقات.

الفصل الثاني
النظام السياسي الأردني

نشأت المملكة الأردنية الهاشمية في ظل التطور السياسي الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، ومن تلك التطورات السياسية: ما نتج عنا لثورة العربية الكبرى من إفرازات من جهة والتطبيقات المتعلقة باتفاقية سايكسبيكو من جهة أخرى، إذ ساعدت هذها لتطورات على جعل منطقة الشرق الأوسط ذات وضع خاص. ومن أهم تلك التطورات التي برزت في ذلك الوقت وصول الأميرعبد الله بن الحسين إلى معان في 21 نوفمبرعام 1920، إذ عمل الأميرعلى بذل المزيد من الجهود المكثفة خلال تلك الفترة

من أجل الارتقاء بمنطقة معان، وجعلها ذات طابع متميز وخاص، بعد أن كانت جزءاً من سوريا، حيث سار شوطاً متميزاً على مستوى التطور السياسي. وعلاوة على ذلك، فقد استطاع أن ينشئ دولة ذات سيادة مستقلة، معترف بها من قبل الدول العربية كافة، والدول الكبرى، وأصبح لها عضوية في منظمات دولية، وعدّت كدولة مؤسسة للنظام الإقليمي العربي (زهرة، 2009: 15).

وكما هو معلوم، فقد نشأ النظام السياسي الأردني وتطور خلال السنوات الأخيرة، بالرغم من التحديات والصعوبات التي واجهته، إذاستطاع أن يكسب معارضة تم فرضهاعليه من خلال قوى حاولت أن تقضي عليه وتعمل على تحجيم دوره، عربياًودولياً. واستطاعت الأردن أن تبرزمن أجل أن تلعب الدور الإقليمي والعالمي، واستطاع أن يدحضو جهات نظر خبراء اقتصاديين، كانوا قد استخلصوا في تقارير أعدوها بعد تأسيس الإمارة، أن الأردن لا يملك أي مقومات لقيام دولة، واعتبروا ذلك مستحيلاً. لكن العشائر الأردنية استطاعت أن تبلورالوطنية الأردنية على أساس ارتباطها وانتمائها الديني، وولائها للقيادة الهاشمية، لتساهم في جعل وجود دولة أمراًحقيقياً وطبيعياً (الداودي والدجاني، 1993: 22).

والنظام السياسي الأردني يقوم على مبدأ (مزج السلطات)، وذلك بنص المادة (25) من الدستورالأردني لسنة 1952، والتي تنص على: "تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك" (الدستور الأردني، 1952).

أماالمادة (26) فتنص على: "تناط السلطة التنفيذية بالملك" (الدستور الأردني، 1952). كماتنص المادة (27) على: "السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدرجميع الأحكام وفقا لقانون باسم الملك" (الدستور الأردني، 1952).

ونلاحظ أن الخلط أو المزج في السلطات بموجب الدستورالأردني،جليّ وواضح في المادة (25) وذلك بإناطة السلطة التشريعية لمجلس الأمة ورئيس السلطة التنفيذية، وذلك بموجب مبدأ "مزج السلطات"،الذي قامت عليها الأنظمة البرلمانية كافة، وللفرد الأحقية في أن يكون عضواً في سلطة أو أكثر في نفس لوقت، أي أنه يستطيع أن يجمع بين المهمات والمسؤوليات الموكل بها، وذلك بصفته نائباً وزيراً، وقد أجاز الدستورالأردني ذلك.

ولمزيد من التفصيل سيتم استعراض هذا الموضوع المتعلق بالنظام السياسي الأردني من خلال التعرض لأهم مرتكزات مرحلة التأسيس، وصناعة القرار في النظام السياسي الأردني وذلك من خلال المبحثين الآتيين:

المطلب الأول: مرتكزات مرحلة التأسيس.

المطلب الثاني: صناعة القرارفي النظام السياسي الأردني،

المطلب الأول: مرتكزات مرحلة التأسيس

من المتعارف عليه،أن الأردن يقر بمبدأ الديمقراطية في الدستور الأردني ويعتبرها المرتكز الأساسي والثابت من مرتكزات الدولة، وذلك لأنه الديمقراطية والحياة البرلمانية هي الضمانة الوحيدة من أجل تقدم الدولة الأردنية على المستوى السياسي إقليمياً ودولياً، إذ أنها تعد عامل قوة وضغط من أجل مقاربة كثير من القضايا ومعالجة اختلال اتمالية مختلفة، والتصدي ومكافحة الفساد، بما فيها الفساد السياسي، فالديمقراطية نظام حياة الشعوب المتحضرة، كافة، وهو المسلك الذي تعمل الدولة الأردنية جاهدة على أن تنتهجه، كونه المسلك الدستوري والقانوني والسياسي والعامل الأساسي في مرتكزات تأسيس الدولة.

ومن أهم المرتكزات والمبادئ التي قام عليها النظام السياسي أثناء مرحلة التأسيس والتي تساهم في استمرارها وتطورها ورقيها، الآتي (الداودي والدجاني، 1993: 141):

1- نظام ديمقراطي- نيابي:

الأردن تعديلات وإصلاحات على دستوره استقرار نظام الدولة عليه،إذ جاء في المادة (1) من الدستورالأردني أن: "نظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي"(*2)، أي أن نظام الحكم في المملكة يقوم عل الانتخابات، والديمقراطية تعني مساهمة أفراد المجتمع الأردني ومشاركتهم في صناعة القرارات السياسية أوالعامة. كما يقوم أفراد المجتمع باختيار ممثلين عنهم في مجلس النواب، ومن حقهم أن يمارسوا دورهم في الترشيح والانتخاب، وإعطاء أصواتهم للمشرع الذي يرغبون في اختياره ممثلاً لهم في مجلس النواب. إذن الديمقراطية تعد من أهم مرتكزات الدولة الأردنية السياسية، إذ يعد الأفراد في المجتمع الأردني مصدر السلطة الثالثة.

2- النظام الملكي- الهاشمي:

يتفق أفراد المجتمع الأردني كافة،على أن النظام الملكي الهاشمي هومرتكز سياسي رئيسي للدولة الأردنية، إذ أن تلك القناعة

(*)هذا موافق لنص المادة الأولى من الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته.

راسخة لدى كثير من الأردنيين، فهم ينظرون للنظام الملكي باحترام وتقديرعاليين، سواءعلى مستوى العشائرية أم الاتجاهات السياسية والاجتماعية أم حتى الأقليات، ذلك أن النظام الملكي يعدعاملاً هاماً وأساسياً لاستقرار الدولة الأردنية واستمرارها وتعزيزقوتها.وبذلك فالنظام الملكي الهاشمي يعدر كيزة أساسية في النظام السياسي الأردني(*3).

3- الوحدةالوطنية:

يشكل مفهوم الوحدة الوطنية أحد المفاهيم الهامة في النظم السياسية، وهي مكون أساس بين فئات الشعب الأردني وأفراده، إذ أن الوحدة هي الرابط لوحدة المصير ومستقبل الأفراد في الوطن، وتجمع هذه الوحدة بين جميع الأفراد والأطياف مهما اختلفت جنسياتهم وأصولهم وأعراقهم ودياناتهم. ونظراً لكونها مكوناً أساساً، فلا يجب التدخل فيها تحت أي ظرف من الظروف، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من الدستور الأردني.

4- القضاء العادل:

مما لا شك فيه، أن القضاء العادل هو ركن من أركان الدولة الراشدة. وله أهمية خاصة، إذا تمتع عندها بالاستقلالية، فلا بقاء للدولة بدون قضاء عادل، ولا يمكن أن تُطبق العدالة والمساواة والحق والحرية بين الأفراد، وتحقق وحدة الأفراد وتضامنهم من دون تجسيد العدالة وإعطاء الحقوق لأصحابها. وللقضاء دور فاعل في ذلك، إذ يتمتع قضاء الدولة الأردنية بالعدالة، ويُشكّل أحد الركائز الأساسية في الدولة الأردنية(*4).

5- النظام التنفيذي (الحكومة):

تُطبّق الأردن مبدأ فصل السلطات، إذ توجد ثلاث سلطات هي: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، إذ تقوم السلطة التنفيذية بالإشراف على جميع مرافق الدولة، والحكومة من وزارات ومؤسسات، والحرص على تنفيذ القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات، الأمر الذي يؤكد على أنها ركن أساس من أركان النظام السياسي الأردني.

6- حريات الأفراد وحرية الصحافة ووسائل الإعلام:

نجد أن النظام السياسي الأردني قد كفِل حريات الأفراد، خاصة حرياتهم الشخصية، مما يؤكد أن حريات الأفراد تُجسّد المفاهيم الراسخة لحقوق الإنسان وحقوقه الدستورية، وهذا ما ظهر جليّاً في التعديلات الأخيرة التي طرأت على الدستور الأردني، والتي أعلت مكان الحريات العامة.

وعليه، فإننا نرى أن الدولة الأردنية، ومن خلال مرتكزات نظامها السياسي القائم، قد جسّدت، وبحق، المفاهيم والمعاني العظيمة لحقوق الإنسان والحريات، وإعطاء الحقوق، ومراقبة آلية التعامل مع الأفراد من قبل الدولة، ضمن مبادئ وأخلاق وسلوك سياسي وممارسات يومية، الأمر الذي عزز مكانة الدولة وقوتها، والتي أكدت من خلال التعديلات الدستورية الأخيرة، ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتعزيز المكانة بالنصوص الثابتة والشفافة والقوية.

المطلب الثاني: صناعة القرار في النظام السياسي الأردني

تحتل عملية صنع القرار السياسي، مكاناً مركزياً في اهتمام الدراسات المتخصصة في السياسة، إذ لم يَعدْ تحديد عملية صنع القرار السياسي مقتصراً على القرارات الداخلية في الدولة، وإنما امتد أثرُها إلى القرارات في النطاق الخارجي، لذلك فإنّ عملية التمييز بين القرار الداخلي والقرار الخارجي أصبحت أمراً هاماً في علم السياسة الدولية. كما أنّ عملية صُنع القرار، تُعدُّ إحدى المداخل الهامة في فهم طبيعة النُظم السياسية في أي دولة من دول العالم وتكشف عن مدى ديمقراطية هذا النظام، ومدى تطوره، والتوجّه الأساسي للنخبة الحاكمة، وكيف يتم إدارة الدولة من قبل هذه القرارات (Easton, 1969:50)

وطبقاً للنظام الدستوري الأردني، نجد أن عملية صنع القرار المركزي يشرف عليها الملك، وعلى ذلك قال أحد رؤساء الحكومات البارزين في الأردن: "الأردن هو نظام سياسي شخْص بشكل كبير، حيث تصنع القرارات فيه بواسطة الملك وبتأثير مستشاريه، وفي بعض الحالات بواسطة الوزير الأول ووزرائه. تلك هي حقيقة السياسة في الأردن التي تفتقر فيها إلى عملية مؤسسية لصناعة القرار" (Fathi, 1994: 125).

---

* (*)هذا موافق لنص المادة الأولى من الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته.

* (*)نصت المادة (97) من الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته على أنه: "القضاة المستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون"، وكذلك ما نصت عليه المادة (101) من الدستور التي نصت على أنه: "المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها".

والملك بحسب نصوص الدستور الأردني هو رأس السلطة التنفيذية، وموقعه محدد دستورياً، من خلال نص المادة (30) من الدستور الأردني، والتي بينت أن الملك هو رأس الدولة، وهو مصون من كل تبعيّة ومسؤولية، ويمارس الصلاحيات الممنوحة له دستورياً بوجود وزارة مسؤولة أمام مجلس الأمة.

وطبقاً لما سبق ذكره، فإن الملك هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، وسلطة اتخاذ القرار بيده، إذ من خلاله تتم المصادقة على القوانين، ومن ثم يتم إصدارها. كما أنه الآمر بوضع الأنظمة التي تلزم لتنفيذ هذه القوانين. وله النفوذ الواسع في مجالات الحياة السياسية في البلاد، بما في ذلك السياسة الخارجية للدولة، إذ أنه هو الموجّه لسياسة الدولة الخارجية، من خلال حضوره لمؤتمرات القمة المختلفة، ومن خلال خطاباته أمام المنظمات الدولية. كما أنه يصادق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية؟ كما أنه يُعطي الأوامر لإجراء انتخابات نيابية، ودعوة مجلسي النواب والأعيان لحضور اجتماعات، وغير ذلك من الأمور (خلف، 1999: 132).

ونذهب إلى أنه في ظل غياب المؤسسية التي تأخذ على عاتقها عمليات صنع القرار، فإن عملية صنع القرار، تسند إلى رأس الدولة وهو الملك، الذي يقوم باتخاذ القرارات التي يجد أنها تتناسب مع مقدرات الدولة الأردنية، وبما يحقق لها الأمن والسلام والرفاه والتقدم والرقي في جميع الميادين، أمام جميع دول العالم. وما رسّخ هذه الرؤيا تلك التجارب الكثيرة التي أثبتت حسن إرادة الملك لأمور الدولة.

الفصل الثالث

النظام السياسي الأردني وحالة الوعي ومقدرات الاستجابة

بشكل عام، فإن عملية المشاركة السياسية ترتبط بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات المُتجّهة نحو الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي والسياسي كأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة السلم والتسامح من خلال وجود الاختلاف والتنوع الحزبي، وحرية التفكير والاعتقاد، وحرية التعبير والرأي للأفراد، ووجود قوى اجتماعية وسياسية مختلفة، واحترام الرأي والرأي الآخر، ووجود معارضة.

ولكل مواطن الحق في عملية المشاركة السياسية، كي يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، في أوسع معانيها، وهي حق للمواطن في مراقبة تلك القرارات، تقويماً وضبطاً، في أضيق معانيها، وهي نشاط يقوم به المواطن بقصد التأثير على عملية صنع القرار، سواء كان ذلك النشاط فردياً أم جماعياً منظماً، وذلك ينعكس عن بيئة النظام السياسي، وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات، سواء كانت المساندة أو المعارضة، إلا أنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي وتنظيمها، بما يتلاءم ومطالب الأفراد والمجتمعات (الدجاني، 1989: 13).

وتُعدّ المشاركة السياسية ركناً هاماً من أركان الديمقراطية، والتي تصنعها معادلة الشراكة، بين الجماهير والنسق السياسي، كأسلوب لحياة أنجح، خاصة في ظل ظروف التوجه الأحادي العالمي وفي إطار غياب البدائل. وقد شهدت المملكة الأردنية الهاشمية درجات متفاوتة وأشكالاً مختلفة، وتطورات هامة على صعيد المشاركة السياسية (الخطيب، 1983: 53).

والمشاركة السياسية، ما هي إلا عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية، بحيث تكون له الفرصة في المشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع وصياغتها، وكذلك إيجاد أفضل وسائل لتحقيق هذه الأهداف وإنجازها، وهي عملية طوعية رسمية، تنم عن سلوك منظم، مشروع ومتواصل، يُعبّر عن اتجاه عقلاني رشيد، نابع من إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعّالة ومُؤثرة في الحياة السياسية (شتيوي وداغستان، 1994: 12).

إن مصطلح المشاركة السياسية هو مصطلح حديث الظهور، يرتبط بشكل مباشر بمصطلح الديمقراطية، على الرغم من شمولية مصطلح الديمقراطية للديمقراطية السياسية، والديمقراطية الاجتماعية، حتى طوّر الغرب مفهوم الديمقراطية، ليعني التعددية السياسية، وفق ضوابط محدودة.ذ وقد عدّ البعض المشاركة السياسية بمثابة تعبير عملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا من قبيل المفهوم فحسب، بل في واقعه العملي أيضاً، لأن في ذلك تتحقق صيرورة الفرد كعضو متساوٍ مع نظرائه في جميع الحقوق والواجبات والحريات الأساسية في الدولة التي ينتمي إليها. إلا أن ما يظهر على أرض الواقع، ونتيجة لتداخل المصالح وتشابكها بين الأطراف، هو تخطي لهذه المساواة المفترضة، وبالتالي الحد من المشاركة السياسية.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الفصل من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي الأردني للمشاركة السياسية.

المطلب الثاني: مبادرات النظام السياسي الإصلاحية.

المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي الأردني للمشاركة السياسية

اعتبر العديد من الباحثين أن المشاركة السياسية تُعدّ بمثابة تعبير عملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، ليس مفهوماً فحسب، بل واقعاً عملياً، لأن في ذلك تتحقق صيرورة الفرد، كعضو متساوٍ مع مسؤوليه في جميع الحقوق والواجبات والحريات الأساسية. وتتأثر مشاركة الفرد سياسياً بمقدار المعرفة المدنية والسياسية المكتسبة من خلال المصادر المتعددة، كوسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمكتوبة، ومن خلال الحملات الانتخابية والندوات السياسية. وغير ذلك. وكلما ازدادت المعرفة المدنية والسياسية، كلما ازدادت احتمالية مشاركته السياسية، كما تتأثر هذه المشاركة بشكل عام بالنظام الاجتماعي والسياسي الذي يعيشه الأفراد في ظلهما. فالأنظمة الليبرالية المنفتحة تُعزز لدى الأفراد الرغبة في المشاركة السياسية، أما الأنظمة المنغلقة، فلا تُعزز هذه المشاركة.

وبالرغم من كل محاسن المشاركة السياسية إلا أنها، في واقعها في العالم العربي، تشهد أزمة ترتبط ارتباطاً كبيراً بالتخلف السياسي، إذ يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال. كما نجدها إما مشاركة منعدمة أو شكلية، يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة في قبضتها، وإقامة نظم تسلطية، وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية (عاشور، 2003: 43).

إن أسباب حدوث أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي تكمن في وجود الأمية والفقر واللامبالاة السياسية، وسلبية المواقف، وقناعات الفرد بعدم جدوى هذه المشاركة، بالرغم من وجود العديد من الفترات التي شهد فيها المشاركة السياسية حراكاً واسعاً خاصة بعد ثورات الربيع العربي، حيث شهدت العديد من الدول حراكاً واضحاً، مما دفع النُظم السياسية العربية في هذه الدول إلى إحداث إصلاحات سياسية ودستورية، طالت نُظمها وقوانينها، والتأكيد على أهمية المشاركة السياسية، الأمر الذي يؤكد مدى أهمية المشاركة السياسية في عملية صُنع القرار، واتخاذ القرارات المناسبة بالشراكة مع الدولة بشكل عام (عبد الفتاح، 2013: 9).

لقد ساهمت عدة أحداث في تفجّر الاضطرابات والثورات السياسية، منها؛ تفشي الفقر والبطالة والجوع، وغياب العدالة والمساواة، وانتشار المحسوبية، وغيرها من العوامل، الأمر الذي جعل الشعوب في غليان مستمر. وأعقب ذلك ثورات متعددة، حدثت في العديد من الدول العربية، وكان لها تأثير على دول أخرى، مما دفع بها إلى إحداث إصلاحات سياسية في العديد من الميادين، خاصة فيما يتعلق بالشأن السياسي (الحمد، 2012: 77).

وعليه، فإن عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، قد تطورت تطوراً ملحوظاً منذ نشأت الدولة الأردنية وحتى وقتنا الحالي، وذلك من خلال تطوّر التجربة الحزبية، وتطور القانون الانتخابي، وظهور الأحزاب والنقابات، التي أصبح لها دور كبير في عميلة الحراك السياسي، وكذلك تطور وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، التي نالت حظاً وافراً من الحرية، وعدم التقييد، مما مكّن من ظهور مستويات مناسبة من المشاركة السياسية في المملكة.

المطلب الثاني: مبادرات النظام السياسي الإصلاحية

شغلت قضية الإصلاح السياسي المثقفين السياسيين، فمطالبات الإصلاح السياسي تظهر بين فينة وأخرى، وهي تتغير مع تغيّر الأحداث. وتهدف هذه الإصلاحات إلى الوصول إلى نظام سياسي ديمقراطي متقدم يستطيع أن يُواكب متطلبات العصر الحديث، علما أن مفهوم الإصلاح السياسي يتداخل مع مفاهيم عدة كالتنمية السياسية والمشاركة السياسية والتشاركية السياسية، حيث ينظر البعض إلى الإصلاح السياسي بأنه جزء لا يتجزأ من عملية التنمية السياسية، وأن عملية الإصلاح السياسي، عملية هادفة لمعالجة الجانب القانوني أو التشريعي في العملية السياسية، وهي هادفة لتعديل القوانين التي قد تؤثر في العملية الديمقراطية.

وعملية الإصلاح السياسي في الأردن، عملية بدأت مع بدء الدولة الناشئة، وتطورت مع استقلال الدولة، وتولّي الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية، إذ وضع في سُلّم أولوياته الاستمرار في عملية التنمية الشاملة، وقد لوحظ ذلك من خلال خطاباته التي تمحّورت حول عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (المناعسة، 2007: 76).

ولقد نشط مجلس الأمة الأردني في ممارسة دوره، إذ مارس الرقابة على الأداء الحكومي من مساءلة ومراقبة ومناقشة، وشارك

بفعالية في عمليات صُنع القرار، وفي إصدار التشريعات الجديدة، لا سيما قانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وفي مقدمتها الأحكام العرفية، وقانون الدفاع، مما ساهم في إيجاد نوع من التوازن والاستقرار السياسي، وتلا ذلك تبنّي سلسلة من الإصلاحات لضمان استمرارية التقدم في مجال التنمية والإصلاح السياسي، ومن تلك الإصلاحات عملية إعادة تنظيم الواقع الحزبي، والتعديلات السياسية، التي أرسى قواعدها الميثاق الوطني لعام 1991م (الخطيب، 1983: 43).

وتعد التنمية السياسية والإصلاح السياسي عملية معقدة متعددة الغايات. تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على ممارسة قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءات هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم السلطوية والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن اختفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني في الممارسة السياسية (العدوان، 2007: 7).

إن أولى خطوات الإصلاح السياسي، يجب أن تبدأ بإصلاح التشريعات وذلك من أجل التكيّف مع مراحل النمو والتطور التي تمر بها المجتمعات، ومن هذه القوانين، قانون الانتخابات، ليكون مساهماً فعالاً في دفع عملية التنمية السياسية التي تتحدث عنها أوساط وتيارات المجتمع الأردني كافة لتعزيز المشاركة الشعبية التي تعتبر الدليل الأكبر على نجاح العملية الديمقراطية. وقد ظهر ذلك جليّاً من خلال الانتخابات المتواصلة التي أجريت في المملكة خلال العديد من الدورات الانتخابية، والتي شهدت استخدام طرق متعددة في الرقابة الانتخابية والتنظيم الانتخابي وصولاً لاختيار مجلس تشريعي يُمثّل جميع أطياف المجتمع الأردني، وبما يُمكّن من سنّ القوانين والتشريعات التي تنطلق من واقع الإصلاح السياسي الذي تسعى الدولة الأردنية لتجسيده على أرض الواقع، ليكون نظريّة وممارسة، وبما يُعزز الديمقراطية والمشاركة السياسية لجميع أطياف المجتمع الأردني.

الفصل الرابع
الاحتجاجات واستجابة النظام السياسي الأردني

انطلقت ثورات الربيع العربي في العديد من الدول العربية، والأردن كغيره من هذه الدول، طالته تلك الاحتجاجات، لكن لا يمكن تسمية ما حصل في الأردن بالثورة، إذ غلب على تلك الاحتجاجات الطابع السلمي، حيث تمثلت باعتصامات واحتجاجات، وظهر بشكل جليّ وعي الشعب الأردني لمصلحة بلده وأمنه، كما كان الشعب واعياً لكل الدسائس والمؤامرات التي تُحاك حول أمنه واستقراره، كما ظهر بشكل واضح إيمان الشعب بقيادته الهاشميةالتي شرعت بعملية إصلاحات سياسية واسعة، إذ تعاملت الحكومة الأردنية مع هذه الاحتجاجات بمنتهى الشفافية، وكانت متفهمة لمطالب الجماهير ونهجت منهج الاقتناع في التعامل مع العديد من القضايا.

لم يُعدّ الحراك غاية بحد ذاته، وإنما هو وسيلة لغاية نبيلة مشروعة، هدف الشعب من ورائها الوصول إلى برنامج إصلاحي سياسي اقتصادي اجتماعي مقنع لهم، يحقق مصالحهم ومصالح النظام السياسي باستعادة ثقة المواطنين بكفاءة وقدرة النظام على الاستجابة لمطالبهم الشعبية المشروعة، والتي ظهرت أثناء الاحتجاجات (المناعسة، 2007: 76).

ويعني الحراك، تلك التغيرات التي تحدث داخل البناء الاجتماعي في الدولة. فالحراك عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين، إلى وضع آخر. ويمتاز هذا الحراك بأنه يختلف من حيث السرعة أو القوة بين مجتمع وآخر، فهو قوي في المجتمعات الصناعية، وضعيف في المجتمعات النامية (الحمد، 2012: 20–86).

وقد بدأ الحراك الشعبي في الأردني في 2011/11/7، من بلدة ذيبان في محافظة مادبا، وانطلق بعدها إلى عمان، ثم امتد إلى المدن الأردنية، ويعد الحراك الأردني حيّاً من ناحية الاستمرار والديمومة، إلا أنه ضعيف من ناحية العدد والتأثير الفاعل على الساحة السياسية، ويصنف الأردن من ضمن دول التغيير الجزئي، إذ كان الدافع لهذه الاحتجاجات هو تحقيق إصلاحات شاملة، خاصة على المستويين السياسي والاقتصادي، وجاءت بسبب الإحباط الناجم عن تردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة، وضعف النمو الاقتصادي (بني سلامة، 2013: 5).

إن اختلاف الحراك الشعبي الأردني عن النماذج العربية الأخرى، جاء لشروط موضوعية رئيسية، سواء من حيث طبيعة النظام نفسه وسياسة الاستجابة التي تبناها في مواجهة الاحتجاجات، أم من حيث طبيعة المجتمع الأردني وتركيبته الديموغرافية التي تنعكس على مطالب واتجاهات القوى المتحركة في الشارع.

وقد اتصف الحراك الشعبي في الأردن بالآتي (الحمد، 2012: 87):

1- الطابع السلمي والابتعاد عن وسائل العنف وأدواتهفي تحقيق الإصلاح والتغيير.

2- تميزت الحراكات بطابع شبابي، إذ ظهرت قوى وحركات شبابية منذ أن انطلقت الاحتجاجات، وتلتها مشاركة عدد من الأحزاب المنظمة وأهمها أحزاب اليسار والقوى الإسلامية.

ولمزيد من التفصيل سيتم تناول هذا الفصل من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاستجابة السياسية.

المطلب الثاني: الاستجابة الأمنية.

المطلب الثالث: الاستجابة الاقتصادية.

المطلب الأول: الاستجابة السياسية

قُدّر عدد الحراكات الشبابية في الأردني بالتسعين حراكاً شاركت في الاحتجاجات المختلفة، وكان لها دور في الضغط على الحكومات الأردنية للقيام بعمليات الإصلاح السياسي. واتسمت مظاهر الربيع العربي بالاعتصامات أمام الوزارات، ومسيرات الاحتجاج في أيام الجمعة، بالإضافة إلى ذلك، الحراك الإلكتروني، وذلك من خلال البيانات الاحتجاجية في الصحف الإلكترونية، والمقالات التي تنتقد الحكومة، والتي تُطالب بالإصلاح. وكانت أبرز مرتكزات المطالب الشعبية التي نادت بها الحراكات الشبابية مطالبات تتعلق بالقيام بإصلاحات سياسية، وعلى رأسها، تعديل الدستور، وقانون الأحزاب، والانتخابات، ومحاربة الفساد، ومطالبات تتركز على تحسين أوضاع العاملين والموظفين، وزيادة رواتبهم، بالإضافة إلى ذلك، المطالبة بالقيام بإصلاحات اقتصادية شاملة، لمعالجة مشاكل الفقر والبطالة، وضعف النمو الاقتصادي، وانتقاد سياسة الخصخصة، وبيع ممتلكات الدولة.

أما الموقف السياسي تجاه هذه الحراكات والاحتجاجات، فقد كان إيجابياً، وتمثّل في (بني سلامة، 2013: 7):

1- اعتبار الملك عبدالله الثاني هذا الحراك سبيلاً للقيام بإصلاحات بشتى الميادين في الأردن.

2- استجابة الملك عبدالله الثاني بإنشاء لجنة الحوار الوطني والتي ضمّت مختلف الأطياف السياسية والتنظيمات على الساحة الأردنية، لوضع اقتراح لقانوني الأحزاب والانتخاب، ومناقشة القضايا الإصلاحية الداخلية.

3- قام الملك عبدالله الثاني بإنشاء لجنة ملكية لمراجعة مواد الدستور الأردني، وقد تم تعدل ما يُقارب ثلث الدستور الأردني.

4- طُلب من البرلمان الأردني تشريع قانون الأحزاب وتعديل قانون الانتخابات، وقد تم ذلك، وأجريت الانتخابات البرلمانية في الأردن عام 2013 والتي اعتُبرت انتخابات هامة، لأنها كانت البديلة في إنشاء حكومة برلمانية.

5- إقرار قانون إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، من أجل ضمان نزاهتها.

6- المضي في مكافحة الفساد، إذ تم تحويل عدد من الملفات لوجود شبهة فساد فيها.

7- إقرار نظام لهيكلة الرواتب، حيث تضمن زيادة لرواتب الموظفين والمتقاعدين.

8- الاستجابة لمطالب المعلمين بتشكيل نقابة لهم.

وعليه، فإن موقف النظام السياسي في الأردن كان إيجابياً تجاه هذا الحراك، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال استجابة النظام السياسي لإحداث الإصلاحات المطلوبة، والتي نادى بها الحراك الشعبي دون وقوع حوادث عنف.

المطلب الثاني: الاستجابة الأمنية

تُعد الاستجابة الأمنية أمراً هاماً، خاصة في ظل الحراك الشعبي الذي انطلق وانتشر في المدن الأردنية، ذلك أن الحراك الشعبي كان يدفع بقوة لإحداث الإصلاحات المطلوبة. ونزول العديد من الأفراد إلى الشوارع، وكان يُخشى من قبل الجهات الأمنية أن يكون هناك مُندسون داخل الحراك، مما قد يؤدي لانطلاق شرارة العنف، لكن الأمور سارت على ما يرام، خاصة في ظل وجود الأمن الناعم، وعدم التعامل مع هذا الحراك بقوة وعنف، كما حدث في العديد من الدول العربية.

لذلك، فقد واجه الأردن في تلك الفترة تهديداً لأمنه واستقراره السياسي، وأمن المواطن، الأمر الذي دفع القيادة لتوجيه الأجهزة الأمنية للتعامل مع هذا الحراك بطريقة سلسة، ودون أي تعقيدات، وبعيداً عن أي مظاهر للعنف، الأمر الذي جعل الأمور تسير في طريق آمن ومستقر (بني سلامة، 2013)

ونجد أن ثورات الربيع العربي التي حدثت في العديد من الدول العربية، دفعت لأحداث الحراك الشعبي في المملكة الأردنية الهاشمية، ومهما بلغ الاستقرار والأمن في أي دولة من الدول، إلا أن هاجس الأمن يبقى الشغل الشاغل، إذ أنه في خضم هذه الأحداث، لا يمكن أن يتم التنبؤ بما قد يحدث، فقد تكون العواقب وخيمة، وقد تكون محمودة العواقب، ومهما يكن، فإن تعامل

الدولة مع هذه الاحتجاجات بطريقة سلمية يؤدي، في كثير من الأحيان، لإيجاد حلول منطقية ومناسبة.

المطلب الثالث: الاستجابة الاقتصادية

يعدُّ الإصلاح الاقتصادي مكملاً للإصلاح السياسي، ومَنْ تتبع الحراك الشعبي في الأردن، يجد أن أكثر مطالبه كانت اقتصادية ممثلة بتحسين الوضع الاقتصادي للمواطن الأردني، ورفع مستوى معيشته، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع الأردني كافّة.

وقد واجه الأردن عدداً من التحديات الاقتصادية أثناء ثورات الربيع العربي، والتي دفعت لأحداث الحراك الشعبي وتتمثل في (البخيت، 2014: 6):

1- زيادة مستوى البطالة: ازدادت البطالة في الأردن بسبب ازدياد الكثافة السكانية، وازدياد عدد اللاجئين من العراق وسوريا، والذين حصلوا على العديد من الأعمال مقابل أجور منخفضة. وقد ازداد معدل البطالة في الأردن في العام 2017 ليبلغ 114% (دائرة الإحصاءات العامة، 2017) مما يدل على ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل.

2- زيادة مستوى الفقر، وذلك بسبب ازدياد البطالة، ولا يمكن لأي حكومة مواجهة هذه القضية دون إحداث إصلاحات شاملة.

3- ارتفاع مديونية الدولة، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة بناءً على توجيهات صندوق النقد الدولي للأخذ بسياسة التصحيح الاقتصادي (بني سلامة، 2013: 7).

ونجد أن الاستجابة الاقتصادية للتحديات الاقتصادية لم تكن ضمن المؤمّل، إذ أنّ الضرائب ازدادت، وازدادت الأسعار والسلع والإنفاق الحكومي على الخدمات، مما أدى إلى خصخصة بعض مؤسسات القطاع الحكومي، كما أن السياسات الاقتصادية التي اتبعت، لم تكن ضمن المأمول، إلا أن إعادة الحكومة الأردنية النظر في تعديل مسيرة الإصلاحات الاقتصادية، أعاد الأمور في كثير من جوانبها، إلى المسار المأمول، الأمر الذي أدّى إلى عودة الهدوء إلى الشارع، الذي شعر أن هناك وعياً لدى النظام، وأن هناك استجابة لدى مؤسسات الدولة.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

فيما يلي عرض للخاتمة والنتائج والتوصيات:

أولاً: الخاتمة:

تناولت الدراسة بالبحث والتأصيل، دون الدخول في التفصيل، موضوع النظام السياسي الأردني، والفكر السياسي العربي، والنظرية السياسية، ومدى انعكاس كل ذلك على الأنظمة السياسية، ذلك من خلال أربعة فصول، تناول الفصل الأول: النظام السياسي في الفكر العربي. وتناول الفصل الثاني: النظام السياسي الأردني. أما الفصل الثالث، فتضمن: النظام السياسي الأردني وحالة الوعي ومقدرات الاستجابة. وتناول الفصل الرابع: الاحتجاجات واستجابة النظام السياسي الأردني، ثم انتهت الدراسة بخاتمة ونتائج وتوصيات.

ثانياً: النتائج:

تمثلت نتائج الدراسة بالآتي:

1- وجدت النظم السياسية منذ القدم لتنظيم مؤسسات الدولة، ووضع دستور لها، وتوزيع السلطات العامة وإظهار ولاء وانتماء الأفراد للنظام.

2- شهدت الدول العربية صراعات سياسية مختلفة سواء في مجال الفكر أو في مجال الممارسة السياسية، حيث شهدت هذه الدول حالة من التقلّب والتبعيّة الاقتصادية.

3- السياسة هي التي تحدد الثقافة وتخضعها لخدمة مشروعات الدولة، وهي نقطة التحول في جميع الحراكات السياسية والاجتماعية والكفريّة.

4- إن وجود مستوى مرتفع من الوعي لدى الأفراد يولّد استجابة واضحة لديهم تجاه النظم السياسية القائمة، والعكس صحيح.

5- تتميز الأنظمة السياسية العربية بوجود نقاط التقاء مشتركة، تاريخية واقتصادية وسياسية.

6- شهدت العديد من الدول العربية تجارب ناجحة في مجال الممارسة السياسية، ومن تلك الدول الأردن، إذ حقق منجزات

سياسية عدّة منذ تأسيس الدولة الأردنية.

7- يقوم النظام السياسي الأردني على مبدأ مزج السلطات حسب نص المادة (25) من الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته.

8- وجدت عدّة مرتكزات قام عليها النظام السياسي الأردني، وهي وجود نظام ديمقراطي نيابي، ووجود نظام ملكي هاشمي، ووجود وحدة وطنية، ووجود سلطة تنفيذية، وكفالة حريات الأفراد وحرية الصحافة، ووسائل الإعلام.

9- صناعة القرار في النظام السياسي الأردني مصدرها الملك الذي هو رئيس الدولة، والذي بدوره يستعين بمؤسسات كثيرة في الدولة.

10- تميّزت الحراكات الشعبية في الأردن بطابعها السلمي وابتعادها عن وسائل وأدوات العنف في تحقيق الإصلاح والتغيير.

11- كان موقف النظام السياسي الأردني من الاحتجاجات إيجابياً، إذ شرع في عملية الإصلاح السياسي.

12- كان من أبرز عمليات الإصلاح السياسي في الأردن الإصلاحات الدستورية.

13- كان من دوافع ازدياد حدة الحراك الشعبي في الأردن السياسات الخاطئة لمطالب الإصلاح.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

1- ضرورة إيجاد نظرية سياسية موحّدة للنظام السياسي العربي، بحيث يتم توحيد جميع الجهود بالخروج بنظام سياسي متطور يمكّن من إيجاد التلاحم بين الشعوب العربية.

2- ضرورة إجراء النظم السياسية العربية قراءات موضوعية وتحليلية لثورات الربيع العربي لاستخلاص الدروس والعبر، والتعرف على أسباب هذه الثورات وأثرها في إحداث التغيير والتطوير المنشود.

3- الاستفادة من البحوث والدراسات التي تناولت الفكر السياسي والنظرية السياسية، بما يؤدي للخروج بتأطير واضح للنظام السياسي العربي.

4- إجراء مزيد من الدراسات للتعرف على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأنظمة السياسية العربية.

5- إيجاد خارطة طريق لإحداث الإصلاح السياسي المنشود، وذلك بالتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الاضطرابات، وإيجاد الحلول لتلبية مطالب الشعوب.

6- ضرورة تشجيع وجود أحزاب حقيقية منتمية وفاعلة، تستطيع المشاركة السياسية الراشدة وتحمّل المسؤولية الوطنية.

7- العمل على إطلاق الحريات العامة، وحرية الصحافة والنشر، والعمل على تفعيل المؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

المصادر والمراجع

الكتب:

ابراهيم، حسين (2005). **النظم السياسية العربية**، الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بني سلامة، محمد (2013). **الحراك الشعبي الأردني في ظل الربيع العربي، دراسة ميدانية**، عمان: مركز البديل للدراسات والأبحاث.

بيلي، فرانك (2004). **معجم بلاك ويل للعلوم السياسية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

التميمي، رعد (2013). **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع.

الجابري، محمد (1992). **العصبية والدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري، محمد (1995). **العقل السياسي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري، محمد (1996). **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الحسني، جهاد (1993). **الفكر السياسي العربي الإسلامي**، بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.

الخالدي، محمود (1991). **قواعد نظام الحكم في الإسلام**، قسنطينة: مؤسسة الإسراء.

خلف، محمود (1999). **مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية الأردنية، واقع وتطلعات**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

الداودي،محمدسليمان،والدجاني،منذرسليمان (1993). **النظامالسياسيالأردني: أركانهومقوماته**،ط1،عمان: المكتبةالوطنية.

الدجاني، أحمد (1989). **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، عمان: منتدى الفكر العربي.

زهرة،عطامحمد (2009). **النظامالسياسيالأردني**،عمان: المؤلف.
سباين، جورج (2010). **تطور الفكر السياسي المعاصر**، ترجمة راشد البراوي، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.
شتيوي، موسى وداغستان، أمل (1994). **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.
الطعان، عبد الرضا (1987). **الفكر السياسي الحديث**، جامعة بغداد، بغداد.
عبد الفتاح، عصام (2013). **أشهر الحركات الثورية في تاريخ أفريقيا والعالم**، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.
عبد الكريم، أسعد (2018). **الفكر السياسي والنظرية السياسية، دراسة مقارنة**، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.
عبد اللطيف، كمال (1994). **قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
العدوان، عبد الحليم (2007). **التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، 1921–1989**، عمان: مركز الرياديين للدراسات والأبحاث.
القرشي، يحيى (1987). **كتاب الخراج**، بيروت: دار الشروق.
الكيالي، عبد الوهاب (1995). **الموسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
لالاند، أندريه (2001). **موسوعة لالاند الفلسفية**، المجلد الثالث، تعريب خليل أحمد خليل، بيروت: منشورات عويدات.
المجذوب، محمد (1980). **الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز منشورات عويدات.
المشاقبة، أمين (2010). **التربية الوطنية والنظام السياسي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
مهنا، محمد (1999). في **تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
هلال، علي الدين، ومسعد، نيفين (2010). **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
يعقوب، أحمد (1997). **المواجهة مع رسول الله وآله**، المغرب: مركز الغدير للدراسات الإسلامية.

الرسائل الجامعية:

الخطيب، نعمان (1983). **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.
عاشور، إياس (2003). **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية 1989–2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
العمراوي، فريدة (2014). **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة خيضر –بسكرة، الجزائر.
المناعسة، أيمن (2007). **التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989–2005)**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الصحف والدوريات:

البخيت، معروف (2014). التحديات التي تواجه الأردن والحلول، **العرب اليوم**، 21–6–2014.
الحمد، جواد (2012). الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، 1(56).
حيدر، رمضان (2013). ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي، الجامعة الأسمرية، مجلة الجامعة الأسمرية، 24(12).
خصاونة، أنيس (2015). أثرجهودالإصلاحالسياسيفيالأردنعلىتحسنمستوىأداءالأجهزةالحكوميةمنوجهةنظر الموظفينفي مراكز الوزارات الأردنية: دراسةاستطلاعية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 11(4).
ذنون، فواز (د.ت). هيكلية النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، مركز الدراسات الإقليمية، **مجلة دراسات إقليمية**، 4(8).
الزبون، محمد وايوب، حسام (2015). دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة نظر طلبته، دراسات، **العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 42(2).
شهاب، سعد (2016). الثقافة السياسية والانتخابات في الأردن 1989–2103:دراسات،**العلوم الإنسانية والاجتماعية**،43(2)
نصراوين، ليث (2016). أثرالتعديلاتالدستوريةلعام 2014 علىالنظامالدستوريالأردني، **دراسات،علومالشريعةوالقانون**، 43(1).
ياسين، السيد (1994). الشرعية السياسية على الطريقة العربية، **جريدة الأهرام اليومية**، عدد (21).

المواقع الإلكترونية:

لطفي، حاتم (2011). النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها السياسية، جريدة الحوار المتمدن، 3227(14)، الرابط الإلكتروني: www.alhewar.org.search
موقع دائرة الإحصاءات العامة، 2017.

الدستور الأردني لسنة (1952) وتعديلاته.

Abdel-Fattah, Essam (2013). **The most famous revolutionary movement in the history of Africa and the world**, Cairo: treasures for publication and distribution.

Abdul Karim, the happiest (2018). **Political thought and political theory**, a comparative study, Faculty of Political Science, Tikrit University.

Abdul Latif, Kamal (1994). **Readings in Contemporary Arab Philosophy**, Beirut: Dar Al-Tale'ah for Printing and Publishing.

Al-Daoudi, Muhammad Suleiman, and Al-Dajani, since Suleiman (1993). **The Jordanian Political System: Bases and Rules**, First Edition, Amman: The National Library.

Al-Hassani, Jihad (1993). **Islamic Arab Political Thought**, Baghdad: Dar Al Kutub for Printing and Publishing.

Al-Jabri, Muhammad (1992). **Nervousness and the State**, Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Al-Jabri, Muhammad (1995). **The Arab Political Mind**, Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Al-Jabri, Muhammad (1996). Religion, **State and the Application of Sharia**, Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Al-Khalidi, Mahmoud (1991). **The Rules of the Regime in Islam**, Constantine: The Israa Foundation.

Al-Mashaqba, Amin (2010). **National Education and the Political System**, Amman: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

Al-Qurashi, Yahya (1987). **The Book of Abscess**, Beirut: Dar Al-Shorouk.

Al-Tamimi, Raad (2013). **Globalization and Sustainable Human Development In The Arab World**, Amman: Dar Dejla for Publishing and Distribution.

Bailey, Frank (2004). **Blackwell Dictionary of Political Science**, translation: Gulf Research Center, Dubai: Gulf Research Center.

Bani Salama, Muhammad (2013). **The Jordanian popular movement in light of the Arab Spring,** a field study, Amman: Al-Badil Center for Studies and Research.

Dajani, Ahmed (1989). **Political Pluralism and Democracy in the Arab World**, Oman: Arab Thought Forum.

Hilal, Ali Al-Din, Musaad, Nevin (2010). **Arab Political Systems**, Issues of Continuity and Change, Lebanon: Center for Arab Unity Studies.

Ibrahim, Hussein (2005). **Arab Political Systems, Modern Trends in Their Study**, Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Kayali, Abdel-Wahab (1995). **Politics Encyclopedia**, Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.

Khalaf, Mahmoud (1999). **Institutions and bodies of Jordanian Diplomacy**, **Reality and Aspirations**, Amman: Hamed House for Publishing and Distribution.

Laland, André (2001). **Laland Philosophical Encyclopedia**, Volume Three, Arabization of Khalil Ahmed Khalil, Beirut: Aouidat Publications.

Majzoub, Muhammad (1980). **Unity and Democracy in the Arab World**, Beirut: Aouidat Publications Center.

Muhanna, Muhammad (1999). **On the History of Political Ideas and Power Theory**, Alexandria: The Modern University Office.

Shteiwi, Musa and Dagestan, Amal (1994). Jordanian **Women and Political Participation**, Amman: Center for Strategic Studies, University of Jordan.

Spine, George (2010). The **Evolution of Contemporary Political Thought**, translated by Rashid Al-Barawi, Cairo: The Book General Authority.

Taan, Abdel-Reda (1987). **Modern Political Thought**, Baghdad University, Baghdad.

Yaqoub, Ahmed (1997). **Confrontation with the Messenger of God and His Family**, Morocco: Al-Ghadeer Center for Islamic Studies.

Zahra, Atham Mohammed (2009). **Jordan's Political System**, Amman: the author.

Newspapers and periodicals:

Al-Bakheet, Maarouf (2014). **The challenges facing Jordan and solutions**, Al-Arab Al-Youm, 21-6-2014.

Alhamad, Jawad (2012). **Political reform in Jordan Between Popular Demands and Political Will**, Journal of Middle Eastern Studies, 1 (56).

ALshehab, H Saad (2016). **The Political Culture and Political Participation in Jordan 1989-2013,** studies, humanities and social sciences, 43 (2).

AlZboun, Muhammad and Ayoub, Hussam (2015). **The role of Jordanian Universities in Developing Concepts of Political Culture From the Viewpoint of Its Students**, studies, humanities and social sciences, 42 (2).

Haider, Ramadan (2013). **The Arab Spring Revolutions And The Future of The Arab political System**, Al-Asmari University, Asmara University Journal, 24 (12).

Khasawneh, Anis (2015). **The Impact of Political Reform Efforts in Jordan Improved The Performance Level of Government Agencies From The Viewpoint of Employees in The Centers of Jordanian Ministries**: an exploratory study, the Jordanian Journal of Business Administration, 11 (4).

Nasrawin, Laith (2016). **The impact of the 2014 constitutional amendments on the Jordanian Constitutional System**, studies, Sharia and law sciences, 43 (1).

Thanoon, Fawaz (D.T.) The **Structure of the Political System in the Hashemite Kingdom of Jordan**, Center for Regional Studies, Journal of Regional Studies, 4 (8).

The aggression, Abdel Halim (2007). **Political Pluralism in the Hashemite Kingdom of Jordan**, 1921-1989, Amman: The Pioneers Center for Studies and Research.

Yassin, El Sayed (1994). **Political legitimacy in the Arab way**, Al-Ahram daily newspaper, No. (21).

University theses:

Al-Amrawi, Farida (2014). **The Crisis of Legitimacy in Arab Political Systems: A Case Study of Egypt**, Unpublished Master Thesis, University of Khider-Biskra, Algeria

Al-Khatib, Noman (1983). **Political Parties and Their Role in Contemporary Government Systems**, unpublished doctoral thesis, Ain Shams University, Cairo.

Al-Manasa, Ayman (2007). **Political Development and Reform in the Hashemite Kingdom of Jordan** (1989-2005). Unpublished Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

Ashour, Iyas (2003). **Political Participation of Jordanian Women 1989-2000**, unpublished Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

websites:

General Statistics Department website, 2017.

Lotfi, Hatem (2011). **Arab Political Systems and the Collapse of Their Political Legitimacy**, Al-Hewar Al-Mutmadnin newspaper, 3227 (14), electronic link: www.alhewar.org.search

المراجع الأجنبية:

Easton, D (1969). **A Frame Work for Political Analysis**, Angel Wood Cliffs, N.J. Prentice Hall.

Fathi, S (1994). **Jordanian Invented Nation**, Hamburg, Detaches, Orient- institute.

The Jordanian Political System: Awareness and the Response (1999-2018)

*Mohamad H. Alkatatsheh, Raya farid Al-Silwani**

ABSTRACT

This study aims to reveal the extent of the awareness and response in the Jordanian political system through four chapters, first chapter addressed political system in the Arabic thought, and the second chapter dealt with the Jordanian political system, while chapter three tackled the Jordanian political system and state of awareness and the response abilities.

Chapter four addressed the objections and the Jordanian political system response, and then the study ended with conclusion, results and recommendations.

The study applied the descriptive analytical method, case study method, and the comparative method.

The study reached a number of results, the most prominent are:

1- Political systems have been established since the old years to organize the state's institutions, and setting a constitution for them, distributing the public authorities and showing the individuals' loyalty and belongings to the system.
2- The presence of a high level of awareness between the individuals creates clear response from them toward the existing political systems.
3- The presence of several pillars upon which the Jordanian political system has been established including the existing of parliamentary democratic system, the Hashemite Royal system, national unity, executive authority, protecting the individuals freedoms, press freedom and information medias.

The study recommended the necessity for conducting more studies to know the influencing internal and external factors on the Arabic political systems.

Keywords: Jordanian political system, Awareness, Response.

* The University of Jordan. Received on 22/11/2018 and Accepted for Publication on 15/12/2019.